

منه ولو بادرت الاضحية والعذر  
ان من هذه الاعذار الاربعة  
عذرا من غير ان يكون  
الاعذار الاربعة  
منها ان يكون  
منها ان يكون  
منها ان يكون  
منها ان يكون

الليلة من التلاوة والذكر والصلاة وياتي فيه ما عرف  
من جهه المكان وحصوله فيه لطلبه اي وجوبه فيما يظهر ومن  
دفع منها اي من مزدقة بدو نصف الليل ولم يجر او قيله ولو  
تفرغ عذرا وعاد اليها قبل ان يفتي عليه اي لا بد عليه ان  
يكون عذرا او في الحالة الاولى فخير العيبين عن عاقبة ان سودة وامرسة انما  
في النصف الاخير فاذا صلى عليه لم يجر ولا يجره ولا من كان  
معه يديم واما في الثانية فكما لو دفع من عرفة قبل الغروب  
ثم عاد اليها قبل الغروب ومن لم يكن بها في النصف الثاني سوا كان  
بها في الاول ام لا اراق دها وفي وجوبه اي الدم بترك الميت  
الثوان السابقين في وجوبه على من يجمع بين الليل والنهار ويؤخر  
وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم ويكون مستحبا كالوجوب وقال السيد  
عنه ليلة عرفة كذا روي في بقيقه كعبه الوجوب وقال السيد  
انه المنصوص في الامر والصحيح من جهة المذهب اي والادوية  
المناسخ في الترتيب ويستط المبيت بها فلا يجر تركه والامر  
لقد روي ما ياتي في مبيت من قياسا عليه ومن العذر هنا الاستئذان  
بالوقوف بان انتهى الي عرفة ليلة النحر واستعمل بالوقوف بها  
لاستئذاله بالامر وقبيله الزكشي بما اذا لم يمكنه الرفع المزدلف  
للملا والواجب جماع بين الواجبين وهو ظاهر ولو افاض من  
العرفه الي مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لاجل ذلك  
لم يلزمه شي لاستئذاله بالطواف كما استئذاله بالوقوف ونظر فيه  
الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف وياتي فيه ما عرفت  
الزكشي وان رد ذلك بان كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ولو  
اقتضت مساجده بذكر جريان ذلك في الاولى ايضا قال الزكشي  
وظاهره ان لا خلاف بين ان يجر في طريقه مزدلفه ام لا اي قبل  
نصف الليل والاجرور بها بعده يحصل المبيت ويثبت ان الاضحية  
هذا يحصل تحوان الحضور كما هو في صلاة الجمعة والذي هو ان المذبح  
خدم الحضور والمضطر الحصول على ان الترق ان فرضه الكفاية

منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون

الليلة من التلاوة والذكر والصلاة وياتي فيه ما عرف  
من جهه المكان وحصوله فيه لطلبه اي وجوبه فيما يظهر ومن  
دفع منها اي من مزدقة بدو نصف الليل ولم يجر او قيله ولو  
تفرغ عذرا وعاد اليها قبل ان يفتي عليه اي لا بد عليه ان  
يكون عذرا او في الحالة الاولى فخير العيبين عن عاقبة ان سودة وامرسة انما  
في النصف الاخير فاذا صلى عليه لم يجر ولا يجره ولا من كان  
معه يديم واما في الثانية فكما لو دفع من عرفة قبل الغروب  
ثم عاد اليها قبل الغروب ومن لم يكن بها في النصف الثاني سوا كان  
بها في الاول ام لا اراق دها وفي وجوبه اي الدم بترك الميت  
الثوان السابقين في وجوبه على من يجمع بين الليل والنهار ويؤخر  
وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم ويكون مستحبا كالوجوب وقال السيد  
عنه ليلة عرفة كذا روي في بقيقه كعبه الوجوب وقال السيد  
انه المنصوص في الامر والصحيح من جهة المذهب اي والادوية  
المناسخ في الترتيب ويستط المبيت بها فلا يجر تركه والامر  
لقد روي ما ياتي في مبيت من قياسا عليه ومن العذر هنا الاستئذان  
بالوقوف بان انتهى الي عرفة ليلة النحر واستعمل بالوقوف بها  
لاستئذاله بالامر وقبيله الزكشي بما اذا لم يمكنه الرفع المزدلف  
للملا والواجب جماع بين الواجبين وهو ظاهر ولو افاض من  
العرفه الي مكة لطواف الركن بعد نصف الليل وفات المبيت لاجل ذلك  
لم يلزمه شي لاستئذاله بالطواف كما استئذاله بالوقوف ونظر فيه  
الامام بانه غير مضطر اليه بخلاف الوقوف وياتي فيه ما عرفت  
الزكشي وان رد ذلك بان كثرة الاعمال عليه في تلك الليلة ولو  
اقتضت مساجده بذكر جريان ذلك في الاولى ايضا قال الزكشي  
وظاهره ان لا خلاف بين ان يجر في طريقه مزدلفه ام لا اي قبل  
نصف الليل والاجرور بها بعده يحصل المبيت ويثبت ان الاضحية  
هذا يحصل تحوان الحضور كما هو في صلاة الجمعة والذي هو ان المذبح  
خدم الحضور والمضطر الحصول على ان الترق ان فرضه الكفاية

منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون  
منه ان يكون

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)